

## نحو سياسة خارجية وأمنية أوروبية موحدة: قيم ومصالح مشتركة ومواطنة

سائد كرزون

مع أن عملية قياس الهوية ودورها، ودراسة أهمية القيم والمثل والأفكار والمصالح المشتركة عملية معقدة، وتحتاج إلى وقت طويل لفحص نتائجها على الدول؛ إلا أنني طرحت في هذه الورقة سؤالاً حول إذا ما كان لعملية تشكيل هوية أوروبية سياسية، للشباب تحديداً، وبناء أفعال واهتمامات وقيم ومصالح مشتركة تربط الشعوب الأوروبية؛ قد تؤدي إلى تقوية أوروبا، وأن تقلل الفجوة بين المواطنة القومية والمواطنة الأوروبية؟

أما السؤال الذي يليه فهو: ما هي طبيعة العلاقة بين وجود القيم والمصالح والهوية والمصير الأوروبي المشترك وما بين المواطنة الأوروبية من جهة وبناء علاقة مباشرة بين الاتحاد والشعوب الأوروبية؛ وما بين المواطنة وتحقيق إمكانية وجود سياسة خارجية وأمنية أوروبية موحدة من جهة مكملة وثانية؛ مما يسهل ويدفع الدول الأعضاء نحو اتخاذ خطوات جماعية واستراتيجية تحمل نفس الرؤية، حيث تجمع القوة الاقتصادية في كفة والقوة العسكرية والأمنية الأوروبية الموحدة في كفة أخرى، لمواجهة التحديات والأزمات الداخلية أولاً، والخارجية ثانياً، نتيجة ما يعيشه العالم من عدم استقرار اقتصادي وأمني.

ما أحاجج عليه هو أن عملية المواطنة تمر وتتشكل داخل دولاب متحرك، فيه تتم عملية تشكيل مصالح واهتمامات مشتركة بين الأوروبيين عبر الزمن، باعتبارها المرحلة الأولى لعملية التشكل، على أن تساعد تلك المصالح وتسهل تكوين قيم ومبادئ مشتركة من خلال سياسات السوق المشتركة والاقتصاد، والتعليم النوعي بعيد المدى، ورؤية العمل والاستراتيجية المشتركة، ليتم بناء هذا على ما قد تم تأسيسه رسمياً منذ البدء بالحديث عن هوية أوروبية في السبعينيات، والتي تشكلت أثناء دورانها داخل الدولار منذ تأسيس الاتحاد عبر إجراءات معقدة ومتتالية زمنياً. مما قد يؤدي ويُسمح لنا بالحديث عن مواطنة أوروبية تجمع الفرنسي والألماني والإيطالي والكرواتي والهنغاري وغيرهم من دول الأعضاء على تلك المصالح والقيم والرؤية والسياسة الموحدة، حماية لمصالحهم الجماعية التي باتت تعتمد على ذاتها ضمن علاقات مكثفة ومتداخلة، وهذا بازدياد مع تقادم الزمن والعولمة الاقتصادية التكنولوجية والمعلوماتية.

إن النظرة الإيجابية لدور الهوية والقيم لا تكفي أبداً، بالمرحلة التي تصل فيها التحديات إلى الأمن وواقعية الدول. ولعل أن التحولات الدولية الحاصلة، وتحديداً أثر الإرهاب الدولي في زعزعة الاستقرار الدولي والإقليمي، وتركيز القوة بين القوى العالمية الكبرى لمواجهة التهديدات العالمية الأمنية على وجه الخصوص، وانعكاسات السياسة الأمريكية الاقتصادية الحالية بعد استلام الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الرئاسة، المتمثلة "بالحمائية الهجومية" والتوجهات القومية في السياسة والاقتصاد، وما ينتج عن هذه السياسة من إثارة للنزعات الوطنية وتعظيمها، قد يحفز دول الاتحاد الأوروبي على اتخاذ خطوات شبيهة.

كما ولعل أيضاً خروج بريطانيا من عضوية الاتحاد الأوروبي، وما قد ينتج عنه من تحفيز لدول أخرى بالقيام بالمثل، في الوقت الذي نشهد فيه صعود الشعبوية؛ إلا أن الاتحاد أثبت أنه يعمل ضمن ما وصفه أرنولد توينبي في كتابه "دراسة التاريخ" بنظرية التحدي والاستجابة "Challenge and Response Theory"، لإيجاد الحلول، حيث أنه وصف نوعين من الاستجابة للتحديات والأزمات: استجابة سلبية، تصبح فيها الأمة انطوائية ومنعزلة ومتخلفة. واستجابة إيجابية: فيها تتقبل الصدمة والاعتراف بها، ثم محاولة التغلب عليها. وكمثال على الاستجابة؛ ونتيجة لهذه التحديات، فقد تم طرح سيناريو "الدول متعددة السرعات" بثقة أكبر، إنجازاً وتحقيقاً لسياسة خارجية وأمنية ذات نفوذ وموحدة، تسعى لتقوية العلاقات ما بين الدول الأوروبية وشعوبها من جهة، لمعالجة الأزمات والتهديدات، وتحويلها لفرصة أوروبية.

لذلك لا توجد دولة أوروبية، حالياً، تمتلك القدرة الذاتية لمواجهة التحديات العالمية المعاصرة التي تؤثر بشكل مباشرة على حياة مواطنيها، وأمنها، واقتصادها، واستقرارها وشؤونها الداخلية: كالإرهاب الدولي، وانتشار الأسلحة المدمرة الحديثة، والتغير المناخي، وارتفاع عدد سكان العالم والهجرة، والبطالة، وآثار التكنولوجيا وثورة الاتصالات وطبيعة عمل الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة، والتحول في ديناميكيات علاقات القوة بين القوى العظمى، وانعكاسات هذه التهديدات الجدية على سوقها الاقتصادي والاجتماعي. إن كل هذه التحديات العالمية، تتطلب من دول الاتحاد الأوروبي التصرف كجسم واحدة (داخلياً وخارجياً)، والمضي قدماً نحو تعزيز بنية الاتحاد ومؤسساته من الناحية الاقتصادية والسياسية والخارجية والأمنية والقانونية، ليتمكنوا، متحدّين، من مواجهة هذه الأزمات. فقد أدركت دول الاتحاد أن الوسائل العسكرية وحدها غير كافية للوقوف أمام التهديدات العالمية. لذلك وصف الاتحاد آليته بأنها مزيج ما بين الوسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية. وفي هذا السياق أشار فريدريك كروتشويل: "إلى أن القيم والقواعد ليست فقط تؤسس لنا معياراً للتصرف، ولكن أيضاً تساعدنا كفاعلين على تحديد مسعانا وأهدافنا من خلال هذه القواعد والقيم. وتؤسس معاني لهذه القيم لتصبح أساساً يوجه الفاعلين ويحدد سلوكهم تجاه بعضهم بعضاً".

لذلك يجب أن نتذكر تاريخ الحروب الأوروبية الدموية عبر قرون، إلى معاهدة ويستفاليا عام 1648، ومن ثم مؤتمر فيينا عام 1815، وصولاً لمرحلة انتهاء الحرب العالمية الأولى والثانية ودمار أوروبا، إلى عام 1951 وتاريخ الاندماج الأوروبي، وما مرت به مراحل تأسيس الاتحاد الأوروبي بكل المؤتمرات والاتفاقيات التي أدت لتشكله: من اتفاق لوكسمبورغ ولاهاي ومعاهدة ماسترخت وأمستردام ونيس واتفاقية لشبونة. وبالتالي، فإن فكرة اتحاد أوروبي ومن ثم الدعوة لفكرة ضرورة وجود "مواطنة أوروبية" لم تأتي فجأة، ولم تكن ترفاً فكرياً، بل ولدت باللحظة التي بدأت فيها الصراعات الدموية الأوروبية التاريخية. ومن هنا ندرك السبب والنتيجة التي اعتبر الاتحاد الأوروبي نفسه قوة مدنية في مراحل تأسيسه الأولى. إن هذا النوع من التكاملية الاقتصادية؛ يمثل نموذجاً تعاونياً جديداً من نوعه ما بين الدول ذات السيادة، الذي كان نقيض سياسات القوة وتوازن القوى تماماً فيما مضى. اتحاد أنشأ على القيم العامة التي لا تتجزأ للكرامة الإنسانية، والعدالة المجتمعية، والحرية والمساواة بين الجنسين، والتضامن، وعلى أساس مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون؛ ليضع الفرد في صلب أنشطته واحترام حقوقه كاملة،

من خلال الاعتراف بالمواطنة للاتحاد، وخلق مساحة للحرية والأمن والعدل. إن ضمان الاتحاد الأوروبي أولاً الحياة الكريمة العادلة والأمن والتطور الاقتصادي على مدار تلك السنوات للمواطنين المحليين، قد يؤسس لمرحلة الانتقال بمرونة إلى المواطنة الأوروبية وشعور الأوروبيين "بأوروبيانتهم".

أعتمد في طرحي على النظرية البنائية في تفسير علاقة دولية ما، وفهم البعد الاجتماعي الذي يحدد طبيعة المصالح للفاعلين المختلفين، ودراسة السلوكيات الاقتصادية والاجتماعية التي تأتي من مفاهيم ومعتقدات مشتركة، وكيفية بناء الهياكل الاجتماعية. ويمكن للعلاقات بين الجماعات أن تكون إما تنافسية أو تعاونية. فإن الأفراد والجماعات تكون في حالة تنافسية بالمرحلة التي تسعى للحصول على المصادر والموارد المحدودة، سواء كانت طبيعية واقعية (منافع مادية أو حدود أو سلطة). بينما إذا كانت تلك الجماعات تسعى لضمان الحصول على تلك الموارد تحت هدف واحد مشترك، تحقيقاً لذات المصلحة؛ فإن التعاون بينهم سيؤدي إلى تكوين علاقات منسجمة، مما يحقق فكرة الانتماء. وكذلك الأمر بما يتعلق بالمواطنة الأوروبية ضمن إطار مؤسساتي أوروبي يخدم هذا السلوك، وهؤلاء الأفراد، ويدعم مصالحهم وقيمهم ليشعروا بأنهم ممثلين من قبل هذا الإطار، وأن مصالحهم وهوياتهم الوطنية لا تتعارض مع مصالحهم والهوية الأوروبية.

وبالمحصلة، فإن تسويق فكرة عدم وجود تعارض ما بين الهوية الوطنية والأوروبية على مستوى تعزيز الأمن، سيؤدي إلى طمأنة الشعوب الأوروبية، بل ويعزز شعوراً لديهم بأهمية التعددية الداخلية والتنوع، مما يساعد دول تلك الشعوب على الانفتاح والسعي نحو تشكيل سياسة خارجية وأمنية موحدة، تمثلها في النظام العالمي متعدد الأقطاب، مما يسهل الوصول إلى الجانب السياسي من القيم والأفكار والسلوك المجتمعي، والانتقال من الحالة الوطنية إلى الأوروبية، باعتبارها مصدر التجميع والحافز للمشروع السياسي الاقتصادي الأوروبي بقيادة الدول الأوروبية الأعضاء المؤسسة للاتحاد.

الضرورة اليوم هي حماية ما تم بناءه من قوة اقتصادية للحفاظ على الذات ومصادر القوة والمعايير، وتحقيق التقدم وضمان النفوذ، لتتعامل الدول مع سياستها الخارجية كوحدة واحدة بمعزل عن الخلافات والاختلافات الداخلية الحالية.